

مهند مصطفى وعرين هواري

مقدمة:

المجال العمومي أو الحيز العام ليس موضوعًا جديدًا على السجال في الأدبيات الاجتماعية، وفي المجتمعات الغربية؛ فمنذ كتاب يورغين هبرماس عن المجال العمومي البرجوازي في أوروبا، كُتب الكثير الكثير في دراسة المجال العمومي ودوره في الثقافة السياسية والديمقراطية، وعلاقته مع السلطة السياسية أو الاجتماعية أو الدينية. أسهمت أحداث الربيع العربي في إعلاء شأن المجال العمومي في المجتمعات العربية على نحو لم يسبق له مثيل، وانعكس ذلك على سؤال المجال العمومي في المجتمع الفلسطيني في الداخل أيضًا. تحوّل سؤال المجال العمومي إلى مجال للنقاش والسجال والصراع، حول هويته، وماهية حدوده والحريّات فيه، ومَن يملك الشرعية لبلورته أو الإسهام في تشكيله. أحد تأثيرات الربيع العربي علينا، باعتقادي، هو حضور سؤال المجال العمومي إلى جانب سؤال الدولة. فبينما السؤال الأخير يتعلّق بالأساس بالعلاقة مع الآخر، وصراعنا الوطني والديمقراطي معه، فإنّ سؤال المجال العمومي هو، إلى حد كبير، يتعلّق بذاتنا الجماعية والصراع أو السجال حولها. وإذا كان سؤال الدولة هو سؤال سياسي، فسؤال المجال العمومي العربي هو سؤال اجتماعي ثقافي وسياسي؛ حيث يعيد المجال العمومي صياغتنا كجماعة متخيّلة. في هذا يقول تشارلز تيلور إنّ المجال العمومي هو مجال متخيّل أيضًا، وذلك عطفًا على مقولة بنديكت أندرسون حول الجماعات القومية المتخيّلة.

يقول هبرماس: "إنّ المجال العام هو، أولًا وقبل كلّ شيء، مجال حياتنا الاجتماعية؛ حيث يوجد شيء عن الرأي العام يقترب من التبلور، ويكون الوصول إليه متاحًا من قبل جميع المواطنين، وجزء من المجال العام يتجلى في المحادثة اليومية، حيث يجتمع أفراد خاصون لتشكيل كيان عام". ويقول تيلور، في كتابه "المتخيّلات الاجتماعية الحديثة"، إنّ المجال العمومي هو "محلّ مناقشة تشمل الجميع من حيث الاحتمال، وفيه يستطيع المجتمع أن يصل إلى تصوّر مشترك في ما يخصّ المسائل المهمة، وهذا التصرّ المشترك نظرة نسبية تنبثق من المناقشة النقدية، وليس مجرد مجمل أو خلاصة لمختلف الآراء التي ظهرت لدى الناس". ولا يمكن تجاهل علاقات القوّة المختلفة في صنع المجال العمومي.

يهدف المجال العموميّ إلى بناء المواطن الفاعل، عبر مشاركة الناس في صياغة الصالح العامّ، إلا أنّه على المجال العموميّ أن يكون منظّمًا لا فوضويًا (ويجري ذلك من خلال مأسسة السجال في المجال العموميّ، وتقوم وسائل الإعلام بدور أساسيّ في هذا الصدد)، وأن لا يرسخ علاقات القوّة الاجتماعيّة والسياسيّة في المجتمع في تحديد الصالح العامّ. إذن يرتبط المجال العامّ بالخير العامّ؛ فالخير العامّ أو الصالح العامّ يجري إنتاجه وبلورته في المجال العموميّ، وحضور المجال العموميّ في المجتمع العربيّ في السنوات الأخيرة يشكّل تحدّيًا جديدًا على الحركة الوطنيّة في الداخل نحو تنظيمه، والاهتمام به، وطرح خطاب عقلائيّ فيه.

يتضمّن العدد الحاليّ من مجلّة "جدل" ثماني مقالات فكريّة وثقافيّة تتناول المجال العموميّ في المجتمع الفلسطينيّ داخل الخطّ الأخضر، من زوايا وحقول معرفيّة مختلفة. يبدأ العدد بمقالة الدكتور مهنّد مصطفى التي تقدّم خلالها مقارنة نظريّة حول المجال العموميّ والسجال النظريّ حوله، حيث تشير المقالة إلى السجال بين الباحثين حول الفرق بين الحيّز الخاصّ والمجال الرسميّ والمجال العموميّ، في أنّ الأخير هو مجال الصوت بينما الأوّل هو مجال الولاء. ويَقصد بالصوت المكانَ الذي تُسمع فيه السجالات والنقاشات والمواقف والآراء المختلفة، ولذلك فهو متعدّد، وسجاليّ، بينما يمثّل الولاء الصوتَ الواحد، صوت صاحب السلطة؛ فمقابل التعدديّة في المجال العموميّ هنالك أحاديّة في المجال الرسميّ، بصرف النظر عن النظام السياسيّ، فالانتخابات الديمقراطيّة هي حسم بين مواقف أيديولوجيّة سياسيّة مختلفة في خضمّ الصراع على السلطة، بينما المجال العموميّ لا يتأسّس على الحسم بل على السجال والنقاش وحضور كلّ المواقف.

وأما المقالة الثانية والتي تحمل عنوان "الحيّز الخاصّ والحيّز العامّ"، فقد جئنا بها من كتاب "طروحات النهضة المعاقبة" للدكتور عزمي بشارة الذي صدر قبل أكثر من عقْد. وهو، على حدّ علمنا، أوّل نصّ ثقافيّ يؤسّس للنقاش حول المجال العموميّ في المجتمع الفلسطينيّ داخل الخطّ الأخضر، وفيه تحليل معمّق لفكرة الحيّز العامّ والحيّز الخاصّ في المجتمع الفلسطينيّ. يقول بشارة في هذا الصدد: "ليس الحيّز العامّ إذًا مكانًا عامًّا بالضبط، ولا هو ملكيّة عامّة دائميّة، بل هو حالة ذهنيّة ثقافيّة اجتماعيّة قادرة على تصوّر الصالح العامّ، أو على فرضه قانونيًّا من أجل ردع الاستثناءات غير القادرة على تصوّره أو التعامل معه أو احترامه. ويلزم من أجل ذلك مرحلة من التطوّر التاريخيّ حدثت فيها عمليّة فرز بين الحيّز الخاصّ والعامّ في المؤسّسات وفي الوعي".

وفي المقالة الثالثة، يتحدّث د. رامز عيد عن "نظام المشاع الفلسطينيّ" الذي شكّل، حتّى منتصف القرن العشرين، حيّزًا عامًّا مشتركًا اجتمعت حول إدارته مجموعات مختلفة في المجتمع الفلسطينيّ. في عرضه لتاريخ المشاع في فلسطين، يشدّد عيد على الدور الاجتماعيّ والاقتصاديّ الذي قام به الأخير في خلق إدارة تعتمد المساواة

والتشاركية الديمقراطية المحليّة في اتّخاذ القرارات. كما يؤكّد المقال على دور المشاع في منع التدخّل الخارجي في أمور المجتمع المحليّ وفي قدرته على منع بيع الأراضي، وبعارض الكتابات الأولى عنه، وبخاصّة في فترة حكم الانتداب البريطانيّ، التي وصفته كنظام اقتصاديّ قديم وذي بنية متخلّفة وغير ناجعة في إدارة الحيّز العامّ الاقتصاديّ والزراعيّ، وذلك لصالح تعزيز المملكيّة الخاصّة، وهو ما يمكّن من بيع الأرض ومن السيطرة عليها لصالح الانتداب البريطانيّ وبما يتوافق مع ما طالبت به القوى والمؤسّسات الصهيونيّة.

وحول المجال العموميّ والجدال حوله في عهد الثورة الإلكترونيّة، يشارك كلّ من الدكتور مسلم محاميد والدكتورة هامة أبو كشك وديمة أبو العسل بثلاث مقالات حول الإعلام الإلكترونيّ وشبكات التواصل الاجتماعيّ على وجه الخصوص ودورها في بلورة المجال العموميّ. يناقش الدكتور مسلم محاميد في مقالته شبكة التواصل الاجتماعيّ "الفيسبوك" واصفاً إيّاها بأنّها حسرت الوجود وأبرزت الأفتنة، قائلاً: "لقد باتت المنظومات الكونيّة أقرب إلى الإدراك المؤدّي إلى الجهل. فبقدر انكشافنا على مكونات العلم، نعرف كم نحن جاهلون. فلقد خربنا أمطاً كثيرةً للتواصل والاتّصال، غير أنّنا لم نفقه بعد أبعادها الفلسفيّة. فحتّى الفلاسفة على ما يبدو، باتوا يتخبّطون في بناء منهجيّة واضحة في تعريف الفضاء العموميّ وعلاقته بمنظومات الاتّصال والتواصل أيّاً كانت. فنظريّة الفضاء العموميّ تسعى إلى توطيد هذا المفهوم وترسيخ أسسه، لكنّها تخفق - في رأيي - كثيرًا، حيث إنّها تختارُ معطفاً فلسفيّاً فضفاضاً، تريد أن تلبسه لقرم التعريف الاتّصاليّ والتواصليّ".

وتبدأ أبو كشك، مقالتها "الحيّز الافتراضيّ لدى الأقلّيّة الفلسطينيّة في الداخل"، في الحديث عن الإعلام العربيّ داخل الخطّ الأخضر وعن دور الرقيب /السلطة في تشكّله، وكذلك تتطرّق إلى صورة العربيّ في الإعلام الإسرائيليّ المهيمن، لتتناول بعد ذلك تطوّر الصحافة العربيّة مع انتشار الإنترنت واستهلاكه، مسلّطة الضوء على نشوء ظاهرة الحراك الشبائيّ عبر مواقع التواصل الاجتماعيّ بين أوساط الشباب العرب داخل الخطّ الأخضر، تلك الظاهرة التي قامت بدور في إبراز الرأي والمشاركة في النقاش، والتي استُخدمت في بعض الأحيان كأداة في الحشد وتنظيم احتجاجات ومسيرات وطنيّة.

وفي المقابل، تناقش ديمة أبو العسل في مقالتها "وهمّ العالم الافتراضيّ" دور شبكة الفيسبوك كمجال عموميّ، متسائلة عمّا إذا كانت منصّة متساوية للجميع، أم عالمًا افتراضيًّا يعكس الواقع وصراعاته. وفي حين تعرض في مقالتها الآراء المختلفة لباحثي شبكات التواصل الاجتماعيّ حول قدرة الأخيرة على بناء مجال عموميّ بين المستخدمين وإلغاء التمييز والطبقيّة والسياسات العنصريّة في بعض دول العالم، تنحاز أبو العسل إلى الادّعاء القائل إنّ الطبقات الحاكمة والقويّة تستغلّ شبكة الفيسبوك، وغيرها من الشبكات، لمواكبة فعاليّات المستخدمين ومقولاتهم والمضامين التي يشاركونها على

صفحاتهم الخاصة، لتتبعهم ومراقبتهم، مدّعية أنّ ما يواجهه الشبان الفلسطينيون، على خلفيّة نشاطهم في شبكة الفيسبوك، من ملاحقات سياسيّة وتحقيقات واعتقالات، هو مثال على كون شبكة الفيسبوك تعمل على ترسيخ علاقات القوّة القائمة.

وحول الدفاع عن كرامة المرأة وجسدها في الحيّز العامّ والخاصّ، تتحدّث ميساء إرشيد في مقالتها التي تتناول دخول النساء إلى الحيّز العامّ عبر أجسادهنّ، حيث تقوم بتحليل تجربة نشاط احتجاجيّ قامت به مجموعة من النساء الفلسطينيات من خلال الرقص في الساحة العامّة، ثمّرداً على العنف الموجه ضدّ النساء، وكذلك على تحديد حرّيّة المرأة الإنسانيّة وعلى محاكمتها اجتماعيّاً وأخلاقيّاً بناء على جسدها الذي يُربّي على الحفاظ على الحدود الموضوعة له، مشيرة إلى أنّ بوابه الدخول إلى الحيّز العامّ كثيراً ما تضيق أمامه، ليقصر على عبوره (أي الجسد) من أجل التنقّل من حيّز خاصّ إلى آخر.

وتختتم جدل القاسم العدد في مقالتها النظرية حول الكرامة الإنسانيّة في الحيّز العامّ، والتي تقوم خلالها بتناول مفهوم الكرامة الإنسانيّة وانتقاله من الحيّز الخاصّ إلى الحيّز العامّ، زاعمة أنّ الحرّيّة المتمثّلة في حقّ الإنسان في تقرير مصيره هي شرط أساسيّ ووحيد لتحقيق الكرامة الإنسانيّة التي تبقى شعوراً فرديّاً إلى أن تنتقل من الخاصّ إلى العامّ من خلال ثورة أو مطالبّة شعبيّة بالتغيير. وتُرافق هذا الانتقال مطالبّة بالحقّ في المشاركة في وضع الأنظمة والقوانين، واختيار شكل النظام السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ.